

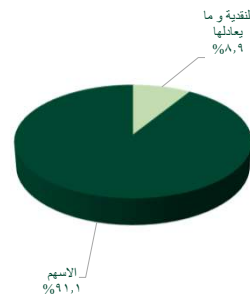
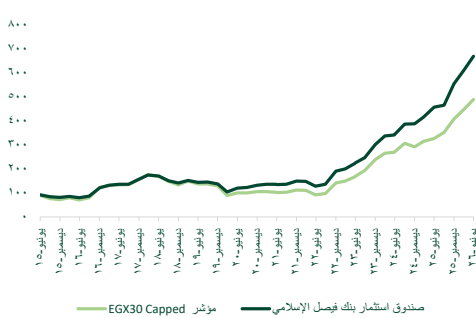
محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٦	٩,٨%
العائد منذ بداية العام	٢٠,٦%
٢٠٢٥	٤٣,١%
٢٠٢٤	٢٨,٧%
منذ ٥ سنوات	٣٩٤,٦%
منذ التأسيس	٩٠٥,٨%

توزيع الأصول

الإداء



التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقا للنسب المسموح بها في شرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين

- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري في من كل اسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	٥٢٨,٤٠ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٩٥,٧٥ ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGFISL
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	
تلفون	١٩٨٥١
فاكس	٢٠٢٠٣٣٧٦٢١٢٨١
البريد الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

تحليل السوق

السوق الأمريكي

شهد السوق الأمريكي ارتفاعا قويا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، حيث ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بنسبة ١٤,٩%، مما أدى إلى تعويض جميع الخسائر التي تكبدتها خلال الربع الأول من العام، لينتهي النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على ارتفاع قدره ٩,٦%. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعا بشكل رئيسي بعاملين أساسيين:

- التخفيض أسعار النفط:** أدى اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط وإثارة المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية. إلا أن أسعار النفط تراجعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني مع انحسار المخاوف المتعلقة بالإمدادات وتراجع احتمالات استمرار الحرب لفترة طويلة، مما ساهم في انخفاض المخاوف بشأن استمرار التضخم.
- قوة أرباح الشركات:** أعلنت معظم الشركات الأمريكية، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى، عن نتائج مالية تجاوزت توقعات الأسواق، مما عزز ثقة المستثمرين في فرص النمو المستقبلية.

ونشير إلى أن معدل التضخم في الولايات المتحدة ارتفع من ٢,٤% في فبراير ٢٠٢٦ إلى ٤,٢٥% في مايو ٢٠٢٦ نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بينما ارتفع التضخم الأساسي من ٢,٥% إلى ٢,٦% خلال الفترة نفسها، متبعا أكثر عن مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢,٠%. وقد أدى ذلك إلى تباين وجهات النظر بين أعضاء الاحتياطي الفيدرالي، حيث أيد نصف أعضاء اللجنة المصونة رفع أسعار الفائدة خلال الاجتماع الأخير. في المقابل، لم يكثف الرئيس الجديد للاحتياطي الفيدرالي عن موقفه، مؤكدا أن القرارات ستتخذ من إجماع إلى آخر استنادا إلى أحدث البيانات الاقتصادية.

ونرى أن مشكلة التضخم الحالية تعود في المقام الأول إلى خدمات جانب العرض. ومع توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق إطارى، فقد تلاشت معظم علاوة المخاطر المرتبطة بالحرب من أسعار النفط. وفي حال إعادة فتح المضيق وفقاً للخطة، نتوقع مزيدا من التراجع في أسعار النفط مع زيادة منتجي دول مجلس التعاون الخليجي لاتجاههم، إلى جانب عودة إيران لزيادة إنتاجها بعد رفع العقوبات، وهو ما قد يدفع أسعار النفط للعودة إلى مستويات الستين دولارا للبرميل. إضافة إلى ذلك، يمثل العامل الثاني وراء ارتفاع التضخم هو زيادة الرسوم الجمركية، إلا أن الصدمة الأولية لهذه الرسوم قد تجاوزت الآن عملها الأول، ومن المتوقع أن يبدأ تأثيرها على معدلات التضخم المستقبلية في التراجع.

وبناء على ذلك، لا نرى مبررا لرفع أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٦، بل نعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي سيرجح الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير. وإذا ظل الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران قائما، فقد يتراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، مما يهدد الطريق لاستئناف سياسة التيسير النقدي خلال عام ٢٠٢٧.

وفي الختام، فقد كانت الأسواق تتداول منذ أسابيع على أساس افتراض انتهاء الصراع غاليا، حتى قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق، وهو ما من شأنه دعم استمرار الاتجاه الصاعد لأسواق الأسهم. ومع ذلك، تبقى المخاطر السلبية مرتفعة طالما استمر الصراع.

الأسواق الناشئة

تحركت الأسواق الناشئة بصورة عامة بالتوازي مع السوق الأمريكية، ولكن بمكاسب أكبر، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ٢٣,٣% خلال الربع الثاني، لينتهي النصف الأول من عام ٢٠٢٦ مرتفعا بنسبة ٢٢,٧%. ويرجع هذا الأداء بشكل رئيسي إلى المكاسب القوية في كل من كوريا الجنوبية (١١,٢%) وتايوان (٦,١%), وهو ما يعكس الوزن الكبير لشركات التكنولوجيا العملاقة في كلا السوقيين، والتي لا تزال تستفيد من استمرار الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

في المقابل، تراجع السوق الصيني بنسبة ١٥,٦% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، في ظل استمرار مخاوف المستثمرين بشأن ضعف الاستهلاك المحلي، واعتبارهم أن إجراءات التحفيز الحالية غير كافية لدعم تعاف اقتصادي مستدام.

وقد أدت هذه التطورات إلى تغيرات جوهرية في الأوزان النسبية للدول داخل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، حيث تراجعت الصين من أكبر مكون في المؤشر إلى ثالث أكبر مكون، بعد انخفاض وزنها من نحو ٣٠% إلى حوالي ٢٠%. وفي المقابل، ارتفعت أوزان تايوان وكوريا الجنوبية من ٢٠% إلى ١٤% و ٣٨% إلى ٢٢% على التوالي.

ونعتقد أن الأسواق الناشئة ستستفيد بشكل رئيسي من تحسن توقعات السياسة النقدية للعملة وارتفاع شهية المستثمرين للمخاطرة. ويتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة حاليا عند مضاعف ربحية منتقلى يبلغ ١٢,٢ مرة، وهو أقل ب ٤٠% من متوسط السوق الأمريكي الذي يتداول عند مضاعف ربحية منتقلى يبلغ ٢٢,٠ مرة. ولذلك، نتوقع أن تواصل الأسواق الناشئة التحرك بشكل بل بالتوازي مع السوق الأمريكية، مع تقلص فجوة التقييم خلال دورات التيسير النقدي، واتساعها خلال دورات التشديد النقدي.

سوق الأسهم المصرية

بدأ السوق المصري العام بإداء قوي، حيث ارتفع بنسبة ١٧,٧% خلال أول شهرين مع بقاء سعر الصرف مستقرا نسبيا. وقد جاء هذا الأداء مدعوما بتقدمات أجنبية قوية في عدة قطاعات، أبرزها البنوك، والرعاية الصحية، والخدمات المالية غير المصرفية. إلا أن الصورة انعكست بشكل حاد في شهر مارس عقب اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، حيث تحول المستثمرون الأجانب إلى صفائي باعين بقيمة ٧,٤ مليار جنيه خلال الشهر. وقد تزامن ذلك مع خروج تقفقات كبيرة من استثمارات الأجانب في أدون الخزائنة المصرية، والمقدرة بنحو ٩ إلى ١٠ مليارات دولار. وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٢,٦% مقابل الدولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

ونتيجة لذلك، فقد السوق نحو ٧,٩% من قيمته خلال شهر مارس، لينتهي الربع الأول على ارتفاع قدره ٨,٣% بالعملة المحلية. إلا أنه بعد احتساب تراجع قيمة الجنيه، تكون السوق قد سجلت انخفاضا بنسبة ٥,٢% عند القياس بالدولار. ونرى أن حالة مصر تشبه إلى حد كبير أوضاع الأسواق الناشئة الأخرى، حيث إن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يضعف أسواق الأسهم العالمية، بما في ذلك السوق المصرية التي تعد أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف.

ومع ذلك، فإن أي تراجع إضافي في قيمة العملة سيدعم السوق عند القياس بالعملة المحلية، ما يعني أنه رغم احتمال انخفاض السوق عند القياس بالدولار، فإنه قد يواصل الارتفاع عند القياس بالجنيه المصري.